شناشيل

قضية رأي عام

▪ عدنان حسين

لا أحد غير صدام حسين وأركان نظامه مسؤول عن غزو القوات الأميركية وسائر قوات التحالف للعراق قبل ثماني سنوات، فحرب الخليج الثالثة وعواقبها بالكامل كانت نتيجة حتمية لسياساتهم المغامرة والمقامرة التي أشعلت قبل ذلك حربين خارجيتين طاحنتين ضد إيران والكويت وعدة حروب داخلية وحشية ضد الكرد والشيعة والشيوعيين والإسلاميين، وحتى ضد البعثيين أنفسهم.

لكن ليس بوسع أحد ممن يحكمون العراق اليوم أن يتنصل من المسؤولية عن بقاء القوات الأميركية حتى الآن، فهذه القوات كان يمكن أن تنسحب مع القوات التي رافقتها (البريطانية والبولندية والكورية واليابانية وسواها) قبل سنوات، لكنها بقيت بطلبٍ من الحكومة التي تمثل كل القوى المشاركة في الحكم حالياً. وما أبقى على هذه القوات، في المقام الأول، صراعات هذه القوى على السلطة والنفوذ والمال، وهي صراعات تسببت في حرب طائفية استدعت طلب المزيد من القوات الأميركية لكبح جماح الميليشيات الطائفية التي ساعد صراعها على تقوية تنظيم "القاعدة" وفلول نظام صدام. وفي لحظة من اللحظات نجحت "القاعدة" وهذه الفلول، بمساعدة قوية من الجيران، في السيطرة على القسم الأعظم من مناطق العراق وأراضيه، وكانت العملية السياسية ومستقبلها بذلك مهددة بالكامل... وفقط بسبب حجم القوات الأميركية وعملها على تدريب الجيش الجديد وقوى الأمن وتزويدها بالمعدات والأسلحة والذخائر أمكن دحر "القاعدة" وفلول صدام الى حد كبير بما سمح بسحب أكثر من ثلاثة أرباع القوات الأميركية.

وبعيداً عن سوق النخاسة السياسية الذي أفتتح في الأيام الأخيرة بشأن موضوع بقاء أو انسحاب القوات الأميركية الباقية، وحفل بالمزايدات والإدعاءات والتصريحات المجانية، بل الكاذبة أيضاً، فانه لم يكن ثمة داع لبقاء القوات الأميركية لو لم تكن هناك حاجة فعلية اليها للمساعدة في حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار ووقف الحرب الطائفية ومنع تفاقم الصراع السياسي بين القوى الطامعة في السلطة والنفوذ والمال الى صراع مسلح. أي ان بقاء تلك القوات تحققت فيه، موضوعياً، مصلحة وطنية.

والآن هل انتفت هذه المصلحة؟ هذا السؤال لا يجيب عليه سياسيون من الدرجة الثانية فما دون ممن يبيعون ويشترون بالمواقف في سوق السياسة وممن هم أطراف في الصراع على السلطة والنفوذ والمال. من يُفترض فيهم الإجابة هم رجال الدولة، وهؤلاء يُفترض وجودهم في الحكومة المعهود اليها حفظ الأمن والدفاع عن البلاد، لكنّ الحكومة، كما هو واضح، خاضعة للابتزاز السياسي ولا تريد أن تعلن عن موقف صريح.. وموقفها هذا ليس فيه مصلحة وطنية.. المصلحة الوطنية هي في أن تتحمل الحكومة كامل مسؤوليتها وتقول للشعب والبرلمان كلاماً مفصلاً وصريحاً لا لبس فيه ما إذا كان هناك داع لبقاء هذه القوات أم لا.

من اللازم التعامل مع هذه القضية على انها قضية وطنية، ولا بدّ من طرحها على الرأي العام ليناقشها عدد أكبر من السياسيين والمثقفين وناشطي المجتمع المدني، فالقوى الممثلة في البرلمان والحكومة لا تمثل كل الشعب. انها تمثل عدداً من القوى والأحزاب يقلّ مجموع الأصوات التي حصلت عليها في انتخابات العام الماضي عن نصف عدد الناخبين، وهي قوى وأحزاب منخرطة في صراعاتها السياسية، وبعضها ينتظر فرصة الانسحاب للانقضاض على الآخرين بميليشياته الكامنة وخلاياه النائمة.

مصير الشعب يقرره الشعب بنفسه، ولا يتعين أن يُترك سلعة في أيدي مجموعة من باعة الكلام الذين ليس بوسعهم أن يزايدوا على "من جاءوا في الدبابات الأميركية"، فهم أيضاً جاءوا في ركاب هذه الدبابات واتخذوا موقعهم في العملية السياسية واحتلوا مقاعدهم في البرلمان والحكومة بفضل هذه الدبابات وبضغوط مباشرة وقوية من جنرالاتها وأصحابها وراء البحار.

مصادر: المفاوضات السياسية تضع معيار قبول واشنطن والإقليم

الأميركيون يضغطون لاستعجال "وزراء الأمن" والحكومة تؤكد: لن نسمح

□ بغداد / اياس حسام الساموك

فيما أكدت مصادر وجود ضغوطات امريكية لحسم الوزارات الأمنية، نفت الحكومة عبر وزيرها للناطقية ذلك.

وتقول المصادر لـ"المدى" ان الجانب الامريكي يحاول الضغط على الكتل السياسية العراقية لحسم موضوع الوزارات الأمنية، موضحة انه لطالما أبدى موقفه بحق ما قدمته الكتل السياسية من مرشحين.

ويأتي ذلك في وقت يتحدث سياسيون عراقيون عن رفض او قبول مرشح ما لمنصب امني بربط القرار بالموقف الأمريكي منه .

وتقول المصادر ان كواليس التفاوض على المناصب الأمنية تضع في جدول أعمالها فقرة القبول الإقليمي والأمريكي لأي مرشح امني.

بيد ان الحكومة نفت تعرضها الى اي ضغوط لحسم مسألة الوزراء الأمنيين على اعتبار انها مسألة داخلية، مؤكدة في الوقت نفسه أنها لن تسمح لأي طرف أمريكي أو غيره بالتدخل بتشكيل الوزارات الأمنية.

وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في تصريحات صحفية إن "زيارة وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس إلى العراق لم تحمل ضغوطات على الجانب العراقي بشأن الوزارات الأمنية"، مؤكدا أن "موضوع الوزارات شأن داخلي محض، ولا يحق لأحد التدخل فيه".

وشدد الدباغ أن "الحكومة العراقي لن تسمح لا للإدارة الأميركية ولأي طرف أمريكي أو غير أمريكي، او أي قوة إقليمية أن تتدخل بموضوع الوزارات الأمنية"، بحسب قوله.

وفي غضون ذلك وصف عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان حامد المطلك خضوع اختيار الوزارات الأمنية الى الضغوطات الأمريكية بالمعيب.

وأضاف المطلك وهو نائب عن القائمة العراقية في تصريحه لـ"المدى" ان الكتل السياسية سوف لن تخضع الى اي ضغوطات في حسم ملف الوزارات الأمنية، مشددا على ان الشخصيات ستكون وفق المعايير التي تخدم المصلحة العامة والكفاءة والسيرة الحسنة.

من جانبه اشار النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية وليد شركة في اتصال هاتفي مع "المدى" الى ان الجميع بات يعرف ان الكتل السياسية بدأت تتعرض الى ضغوطات خارجية لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية للاسراع في اختيار الوزراء الأمنيين، موضحا ان هذا الامر يأتي بالتزامن مع قرب الانسحاب الامريكي فضلا عن تصاعد وتيرة الاغتيالات بالكواتم الامر الذي جعل الشارع يعيش في قلق كبير، مشددا على ضرورة الانتهاء من هذا الملف، واصفا اياه بالخطر.

وتابع شركة ان المشكلة تكمن في غياب الثقة ما بين الكتل السياسية التي بدأت منذ تأسيس مجلس الحكم الا ان الامر وصل أوجه خلال هذه الايام ولاسيما ملف الوزارات الأمنية، مؤكدا على وجود منافسة كبيرة بين الكتل السياسية للسيطرة على هذه الوزارات، لما يتيح الدستور لمنصب القائد العام للقوات المسلحة من صلاحيات واسعة في غياب هذه المناصب.

بدوره حمل النائب عن تيار الأحرار مشرق ناجي في تصريح لـ"المدى" التدخلات الخارجية ولاسيما الامريكية والتي تأتي من خلال الزيارات التي يقوم بها المسؤولون في حكومة واشنطن على بغداد مسؤولية تأخر اختيار الوزراء الأمنيين، مشددا على رفض تياره لكل انواع التدخل على اعتبار انها سوف تخضع لمعيار الكفاءة والنزاهة والمهنية.

وتابع ناجي ان مجلس النواب ستكون له الكلمة الفصل في مسالة اختيار الوزراء الأمنيين بعد ان طلبوا من رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ذلك في الجلسة الاخيرة، الا ان الاخير اعلن سحب القائمة العراقية لمرشحها لوزارة الدفاع، وخضوع مرشح الداخلية لإجراءات المساءلة والعدالة

واتهم ناجي بعض الكتل السياسية المشرفة على اختيار الوزراء الأمنيين بمحاولتها اخضاع المرشحين لها- في اشارة الى ائتلاف دولة القانون والعراقية-، مشددا على ان هذه الجهات تحاول ترشيح شخصيات ضعيفة كي تملي عليها ما تشاء وكي تصبح الوزارة لكتلة معينة لا للعراق.

وانتقد ناجي الزيارات المتكررة للمسؤولين الأمريكيين كونها تأتي بأزمات سياسية على العراق على حد وصفه.

وفي السياق ذاته اعرب القيادي في المجلس الاسلامي الاعلى عامر ثامر عن اعتراضه لكل موقف امريكي يكون الغرض منه التدخل في السياسة العراقية.

واضاف ثامر في تصريحه لـ"المدى" ان الكتل السياسية باتت اكثر وعيا ونضجا مما كان عليه الوضع في السابق وبالتالي هي من يلقى على عاتقها مسؤولية ادارة البلاد والابتعاد عن الاستعانة بالجانب الامريكي، موضحا انه بعد الانسحاب الامريكي من العراق المزمع مع نهاية العام الحالي سوف ينتهي الوجود وبشكل نهائي وبالتالي تعمل واشنطن في الوقت الحالي على وضع بصمتها في مسألة اختيار الوزراء الأمنيين.

على صعيد متصل، رجح رئيس كتلة بدر البرلمانية المنضوية داخل شهيد المحراب والنائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي عقد اجتماع للتحالف الوطني لبحث آخر المستجدات ومن ضمنها تسمية مرشحي الوزارات الأمنية.

وكان مجلس النواب قد صوت بالأغلبية على منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي من دون الوزارات الامنية في ٢١ كانون الاول من العام الماضي.

وقال الاعرجي للوكالة الاخبارية للانباء: "لا يوجد مرشح واضح لوزارتي الداخلية والدفاع، وما يطلق من التصريحات الاعلامية بذهاب مرشحي الوزارات الامنية للبرلمان من دون اتفاقات سياسية لا صحة لذلك ولا يمكن ان يمر وزير امني من دون توافق عليه،" مبينا "وجود اجتماع مرتقب للتحالف الوطني بشقيه (دولة القانون) و(الائتلاف الوطني)،" واشار الاعرجي إلى ان "الوطني ما يزال متمسكاً بترشيح احمد الجلبي لشغل وزارة الداخلية، ونحن بانتظار رأي التحالف لحسم تسمية المرشح النهائي لهذه الوزارة."

وفي وقت سابق أكد عضو تيار شهيد المحراب والنائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي ان العرافين فقط يمكنهم التنبؤ متى تنتهي الخلافات داخل التحالف بشأن تسمية مرشح وزير الداخلية، موضحا انه لا احد يعرف متى ينتهي الخلاف، وان جميع الكتل متمسكة بمرشحها، فالائتلاف الوطني مصر على احمد الجلبي، ودولة القانون متمسك بمرشحه.

يشار الى ان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قال: انه تم تسلم كتاب من رئيس الوزراء بأسماء المرشحين لتولي وزارتي الداخلية والدفاع،وبدورنا ارسلنا كتابا الى هيئة المساءلة والعدالة حيث تبين شمول اثنين من المرشحين بقانون المساءلة، لافتا الى انه تم ارسال كتاب رسمي الى رئيس الوزراء لتقديم بدلاء عن المرشحين.

المالكي يؤكد "تثبيت الأمن" والتيار يحدد "أهداف المقاومة"

العراقية تدعو الصدر الى التريث في رفع التجميد

□ بغداد / المدى

دعت الكتلة العراقية زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الى التريث في قرار رفع التجميد عن جيش المهدي.

وتأتي دعوة العراقية في وقت كشف قيادي في التيار استعداد الجناح العسكري للعودة الى العمل المسلح، فيما اكد رئيس الحكومة نوري المالكي قدرة الأجهزة الأمنية على تثبيت الاستقرار في غياب الامريكيين.

وقالت ميسون الدملوجي الناطقة الرسمية باسم العراقية امس "ندعو السيد مقتدى الصدر الى التريث بهذا القرار لأننا نعتقد جازمين بأن قرار التجميد كان أصلا لحصر حمل السلاح بالجهات الحكومية الرسمية فقط".

وشددت الدملوجي في تصريح صحفي على ان اطلاق حمل السلاح بيد الجميع مرة اخرى يضيع الفرصة الحالية للعمل بآليات فرض القانون ويخلط الامور بشكل ربما يوظف ضد مصلحة العملية السياسية ككل.

وكان مقتدى الصدر دعا في كلمة ألقيت نيابة عنه في تظاهرات أنصاره في ساحة المستنصرية أمس الأول، أنه "في حال عدم خروج المحتل من البلد، فإن هذا يعني أمرين تصعيد عمل المقاومة العسكرية، وتصعيد المقاومة السلمية والشعبية بالاعتصامات والصرخات التي تقول إن الشعب يريد إخراج الاحتلال، داعيا الى مقاومة عسكرية "سنية وشيعية تقول أخرج يا محتل"، مهدداً بـ "رفع التجميد عن جيش المهدي في حال عدم خروج المحتل".

وترى الدملوجي ان خروج القوات الاميركية من البلد حاجة وطنية متفق عليها، واستدركت بالقول "لكن العراق يحتاج الى توفير الامن والسلم الوطني وهذا يحتاج الى تدريب جيش صغير باعداده كبير بفعاليته وقدرته على ضبط الامن في البلد والحفاظ على حدوده من الاختراق الامني، لذلك لا بد من مراعاة هذا العامل الوطني ايضا في تمكين القوات العراقية من وسائل التدريب والتجهيز لكي يكون دورها كافيا لسد فراغ مرحلة ما بعد الانسحاب" على حد قولها.

على صعيد متصل، أكد رئيس الوزراء نوري كامل المالكي خلال زيارة لمقر وزارة الداخلية ان القوات العراقية قادرة على حماية الامن بعد رحيل الاميركية.

وقال المالكي خلال ترؤسه اجتماعا ضم الوكلاء والمدراء العامين في وزارة الداخلية على ضرورة الحفاظ على المكتسبات الأمنية التي تحققت.

واضاف:إن قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية قادرة على تحمل المسؤولية الكاملة نهاية هذا العام بعد أن يتم انسحاب القوات الأميركية، بل انها تحملت هذه المسؤولية قبل هذا الزمن.

من جهته، أكد قيادي في التيار الصدري على أن الجناح العسكري التابع للتيار بدأ يستعد لـ"المقاومة العسكرية" ضد القوات الأميركية في حال بقائها بعد ٢٠١١، لافتاً إلى أن "المختصين" في جيش المهدي هم من سيحددون أماكن ومواقع استهداف القوات الأميركية إن كانت داخل قواعدها أو خارجها.

وقال حازم الاعرجي في حديث لوكالة كردستان للأنباء إن "جيش المهدي لم يرفع عنه التجميد بعد، لكنه بدأ بالتهيؤ للمقاومة المسلحة ضد القوات الأميركية حصراً لا غيره في حال بقائها بعيد المدة المخصصة وهي ٢٠١١".

وقرر الصدر تجميد "جيش المهدي" عام ٢٠٠٧ على خلفية أحداث زيارة النصف من شعبان التي جرت في نهاية شهر آب الماضي من العام نفسه والتي جرى خلالها الاعتداء على عتبات كربلاء المقدسة وذهاب الكثير من زوارها ضحايا.

وبحسب اتفاق موقع بين بغداد وواشنطن فإن الأخيرة ستتواجد قواتها في العراق للسنة الأخيرة ضمن انسحاب يجري العمل عليه منذ ثلاث سنوات.

إلا أن نائب الرئيس الأميركي جو بايدن قد المح عند زيارته إلى العراق في الثالث عشر من شهر شباط الماضي إلى إمكانية بقاء قوات بلاده في العراق لفترة أطول بالرغم من تأكيده التزام حكومة بلاده بالاتفاقية الأمنية.

في حين أشارت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" قبل أيام إلى أن الولايات المتحدة لا تعتزم إعادة النظر في الجدول الزمني المحدد لانسحاب قواتها من العراق والمقرر أن ينتهي بحلول نهاية العام الحالي.

ويعتقد البعض أن التيار الصدري داعم أساسي لحكومة نوري المالكي، بعد أن أبرم الجانبان صفقة تعهد المالكي بموجبها منح الصدريين مناصب حكومية رفيعة فضلا عن الإفراج عن معتقليهم، إلا أن الأعرجي أكد على أن "المناصب التي تحصل عليها التيار الصدري قليلة"، مستدركا كلامه بالقول "لدينا أكثر من أربعين مقعدا نيابيا وسنصوت على خروج الاحتلال وعدم تمديد بقائه إن طلب ذلك".

نائب عن الكردستاني: المشروع لم تعدّه الحكومة

قانون إلغاء ازدواجية الجنسية "مجرد مقترح"

□ متابعة / المدى

ذكر نائب عراقي ان ازدواجية الجنسية في غالبية دول العالم يعد احد حقوق الإنسان، مبينا ان ائتلافه يقف مع الدستور العراقي ومع قانون الجنسية العراقي السائر المفعول الان، مشيرا الى ان مشروع قانون الغاء ازدواجية الجنسية لم يأتنا من الحكومة، وانما هو مقترح تم توقيعه من قبل عدد من النواب.

ولفت محسن السعدون في تصريح لوكالة كردستان للأنباء الى ان "مقترحات القوانين لا تدخل في جدول اعمال مجلس النواب بالسرعة التي يتحدث عنها البعض، لان هناك فرقا بين مقترحات القوانين ومشاريع القوانين".

وبيّن عضو ائتلاف الكتل الكردستانية ان "مقترحات القوانين يجب ان تقوم هيئة الرئاسة في مجلس النواب بإحالتها الى اللجنة المختصة والى اللجنة القانونية، لمعرفة فيما اذا تكون مرتبطة او على علاقة بقوانين اخرى قد تكون مهمة في البلد"، موضحاً بالقول "وعليه اقول ان مقترح قانون إلغاء ازدواجية الجنسية هو تحت الدراسة الان وسوف يحظى بدراسة متعمقة".

واشار السعدون، الذي يشغل منصب عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي، الى ان "قانون الجنسية في العراق واضح، وفي غالبية دول العالم تعتبر ازدواجية الجنسية احد حقوق الانسان"، مزيدا بالقول "والدستور العراقي حدد بانه يجب ان يكون الذي يشغل مناصب في الرئاسات الثلاث، لا بد ان يكون حاملا للجنسية العراقية حصرا".

وكان النائب حامد المطلك، عن ائتلاف العراقية قد اعتبر ان "قوى سياسية تحاول عرقلة ادراج مشروع قانون إلغاء ازدواجية الجنسية ضمن جدول اعمال مجلس النواب من اجل مناقشته والموافقة عليه من حيث المبدأ".. مشددا على "انهم يصرون في هذه الدورة النيابية على اسقاط الجنسية الثانية لاعضاء النواب". حسب قوله.

ويرى السعدون ان "بعض الخلفيات السياسية تقف خلف تشريع مثل هذا القانون الان"، مضيفاً "اننا أجرينا الانتخابات وفاز اعضاء مجلس النواب واعضاء هيئة الرئاسة ورئيس الجمهورية وتجاوزنا هذه المرحلة، ولم يكن هناك اشكال في موضوع الرئاسات الثلاثة في مسالة ازدواجية الجنسية طبقا للدستور العراقي".

واشار الى ان "التحالف الكردستاني لن يعطي رأيه النهائي في موضوع ازدواج الجنسية الى ان يتم طرحه للمناقشة في اللجان المختصة، التي قد تكون اللجنة القانونية او لجنة العلاقات الخارجية".

وفيما اذا كان بين نواب ائتلاف الكردستاني من يحمل اكثر من جنسية، افاد السعدون "بالضبط لا اعرف، لان هذا شأن شخصي ولا اعلم ولم اسمع بهذا الموضوع"..

وحول موقفهم من مقترح قانون الغاء ازدواجية الجنسية، اوضح ان "الائتلاف الكردستاني الان يقف مع الدستور العراقي ومع قانون الجنسية الفاعل الان، واي موضوع طارئ او يستجد سيكون موضع اهتمامنا ودراستنا لاتخاذ موقف موحد منه لاحقا".

وتشير الفقرة (أ) من خامسا من المادة ٤٦ من الدستور العراقي الى انه "يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو امنياً قيادياً، التخلي عن أية جنسية اجنبية اخرى".. فيما الفقرة (ب) تقول "يُعدُ منصباً سيادياً وأمنياً قيادياً كلٌ مما يأتي:رئيس الجمهورية، ونوابه ورئيس مجلس الوزراء، واعضاء المجلس ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الاتحاد، ونوابهم من هو بدرجة وزير ورئيس مجلس القضاء الاعلى ورئيس المحكمة الدستورية الاتحادية والسفراء ورؤساء الهيئات المستقلة (مسؤولو الاجهزة الامنية)".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون